

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

الفصل التمهيدي

طبيعة علم الاقتصاد

اشتق مصطلح الاقتصاد (Economics) من لفظ يوناني يتكون من كلمتين أوكيوس (Oikos)، وتعني "الأسرة والعائلة أو المنزل" وكلمة (nomos) نوموس ومعناها (تدبير) ، وبذلك يكون معنى اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) (ادارة شؤون الدولة) ، إلا أن هذا لا يعني أن اليونانيين القدماء هم من أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل.

الاقتصادي وهو الشخص الذي يستخدم المفاهيم الاقتصادية البيانات أثناء العمل أو من يحصل على شهادة جامعية في هذا الموضوع.

تعد الحضارتين اليونانية والرومانية أول الحضارات القديمة التي علم شيء من فكرها الاقتصادي ، ويُعد (أرسطو) أول من أوجد ما يمكن تسميته بـ (بذور نظرية اقتصادية) تقوم على تحليل الظواهر والمشاكل الاقتصادية وإنه يُعد أول من دفع الاقتصاد في سبيل أن يصبح علماً. وكما كانت هناك أفكار اقتصادية في العصور الوسطى سواء بالنسبة للحضارة المسيحية في أوروبا أو الحضارة الإسلامية في الشرق العربي. غير أن وجود مثل تلك الأفكار الاقتصادية لا يعني أن هناك علم اقتصاد بالمعنى المحدد للعلم.

نشأة علم الاقتصاد

نشأ علم الاقتصاد في تاريخ حديث نسبياً ، فعلى أثر التطور الذي أعقب العصور الوسطى ظهرت تنبؤات من الأفكار الاقتصادية، فقد ظهرت عدة مدارس:

١- مدرسة التجار: والتي ظهرت منذ بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

٢- مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط)

٣- المدرسة الكلاسيكية: وهي المدرسة التي ظهرت بعد تطور الحياة الأوروبية من جميع جوانبها الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والتي تُعد انعكاساً لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، وبظهورها دفعت الفكر الاقتصادي دفعة قوية نشأ على أثرها الاقتصاد كعلم مستقل بين العلوم الأخرى، ففي عام ١٧٧٦ صدر كتاب (ثروة الأمم) لـ (آدم سميث) وبدأ علم الاقتصاد.

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

أولاً: تعريف علم الاقتصاد:

عُرف علم الاقتصاد (Economic Science) بأكثر من تعريف ، والسبب في اختلاف التعريفات لعلم الاقتصاد هو الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين. أول اعتقاد أو تعريف اشتق من كتاب (ثروة الأمم) للاقتصادي (آدم سميث) والذي نشر عام ١٧٧٦ هو بأنه "العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمة بواسطتها من أن تغتني مادياً" حيث أكد على اختيار الوسائل .

وقد عرفه الاقتصادي الانكليزي (الفريد مارشال) بأنه: "ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية ، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات" (أكد على الرفاهية وتعني الرفاهية لين العيش وسعته وبحبوحته وهي من مصدر الفعل (رفه) الرفاهية الاجتماعية لمجتمع ما هو أمر غير ملموس ومن الصعب تحديد كميته .ولا تقاس الرفاهية بكمية السلع والبضائع إذ يعني ذلك أن الرفاهية مرادفة للوفرة المادية. وتختلف الرفاهية عن مستوى المعيشة فقد تتباين الآراء حول ما هو مفيد للمجتمع وما يلبي حاجياته.) وهي نوع من الحماية الاجتماعية تأتي في أشكال مختلفة من السلع والخدمات المدعومة مثل الرعاية الصحية والإسكان والترفيه وخلافة والرفاهية الاقتصادية يقصد بها وفرة السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد، عليه فإن معظم البشر ينشدون الوصول للحرية المالية لينعموا بالرفاهية الاجتماعية وهي غريزة موجودة في الإنسان. ويطلق على المال مسمى عصب الحياة، وذلك لأهميته البالغة في تلبية الحاجات وتحقيق المنافع.

حيث يرى مارشال بأن علم الاقتصاد هو دراسة للثروة من جهة ودراسة للإنسان من جهة أخرى".

أما (بيجو) فقد عرف علم الاقتصاد بأنه: " ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية ، والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية العامة".

أما (ليونيل روبنز) فقد انتقد معظم التعريفات السابقة وبين بأن علم الاقتصاد هو: " ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة". (أكد على السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل وسمة الوسائل هنا الندرة).

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

أما (سامسلون) فقد عرفه بأنه: "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الانتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وتوزيعها للاستهلاك الآن وفي المستقبل على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع".
(أن تعريف سامسلون رغم أنه لم يكن جامعاً مانعاً غير أنه أكثر التعاريف شمولاً لمفهوم علم الاقتصاد. لأنه ركز على الموارد الانتاجية النادرة وتوزيعها الآن وفي المستقبل ولكافة فئات المجتمع).

أن قيمة أي تعريف تقدر بمدى شموله لحقل علم الاقتصاد وبمدى قدرته على وصف موضوعه.

التعريف الاشتراكي لعلم الاقتصادي:-

١- أوسكار لانكه (Oskar Lange) عرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح هدفه على أنه: "علم القوانين الاجتماعية للعملية الاقتصادية" أي أن الاقتصاد السياسي يُعنى بالقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع ، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين ، أولئك الذين يستعملون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والاجتماعية.

٢- السوفيتي الاقتصادي نيكيتين (Nikitine) عرفه على أساس النظر الى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع بأنه: "علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج أي العلاقات الاقتصادية بين البشر". ويرى أن هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل هذا المجتمع.

ثانياً: النظرية الاقتصادية:

النظرية هي: "مجموعة من التعريفات Definitions التي تُبين معاني المصطلحات المستخدمة ، ومجموعة من الفرضيات assumptions الخاصة بظاهرة من الظواهر يمكن التوصل من خلالها وبواسطة الاستنباط المنطقي Logical deduction إلى استنتاجات تستخدم في التنبؤ بتصرف الظاهرة في المستقبل".

إن النظرية بناء فكري يربط منطلقات بنتائج. فالنظرية العلمية تبنى وتشيد على مجموعة من الفرضيات التي توجه بدورها التجربة العلمية. وتجدر الإشارة إلى أن النظرية تقودها كذلك، مبادئ عقلية منطقية خاصة منها: مبدأ السببية ومبدأ الحتمية. والأول يفيد أن ما من ظاهرة إلا ولها سبب، والثاني يعني أن نفس الأسباب تعطي دائماً نفس النتائج. وغالبا

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

ما يتولد عن النتائج ما يصطلح على تسميته بالقانون. والقانون العلمي هو مجموع العلاقات الثابتة بين ظواهر معينة، ويتميز بالخصائص التالية : قيامه على التجربة، قابلية التكرار (لارتكازه على مبدأ الحتمية)، قابلية التعميم، يتيح إمكانية التنبؤ، قابلية الصياغة الرياضية. العلم هو عبارة عن: "**مجموعة من النظريات**". وكل علم من العلوم يهدف إلى وضع مجموعة من النظريات التي تفسر الظواهر التي يتناولها هذا العلم.

أن النظرية الاقتصادية لا تختلف عن غيرها من النظريات فهي تتكون من "**مجموعة من التعريفات الاقتصادية الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدامها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج اقتصادية معينة للتنبؤ بمسار الظاهرة موضوع البحث**" ، ومن مجموع هذه النظريات الاقتصادية يتكون علم الاقتصاد.

هدف النظرية الاقتصادية

إن هدف النظرية الاقتصادية هو (محاولة تفسير سبب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً ، والاستفادة من ذلك في مواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها).

مدى صحة النظرية الاقتصادية

ان النظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي ولدت فيه ، فكلما كانت نتائج هذه النظرية متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولاً ، أما إذا كانت مختلفة في نتائجها مع المشاهدات الواقعية فإن ذلك يدفع إلى عدم قبولها ، وإن عدم قبول النظرية يؤدي إلى إعادة صياغتها لجعلها تقترب من الواقع بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل هذه الصياغة ، وهذا يجعل النظريات تتطور وبالتالي العلم ذاته والمعرفة عموماً.

مثال:- إذا افترضنا كيف ستؤثر الضرائب في الأرباح ، فإن من الممكن استنباط سلوك المنتجين نتيجة لتغير نسبة الضريبة ، والواقع أن هذه الاستنتاجات المبنية على أساس المنطق هي تنبؤات النظرية بسلوك رجال الأعمال أو ردود فعلهم في مواجهة تغير نسبة الضريبة على أرباحهم.

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

ثالثاً: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

إن دراسة النظرية الاقتصادية يمكن أن تقسم على مجالين واسعين هما: **الاقتصاد الجزئي** **Micro-economics** الذي يتعلق بمسائل الأفراد **Individuals** والمشاريع **Firms** ويكون تركيز الاهتمام فيه على تكوين الأسعار والمشكلة الأساس التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات بقوى العرض والطلب ، لذا فإن نظريته هي نظرية (الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر) في الأسواق المختلفة ، وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري إحدى السلع بدلاً من الأخرى كونه مستهلكاً ؟ وما الذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة أو تلك كونه منتجاً ؟ لأن النقطة الأساسية في هذا الاقتصاد هو الوحدة الاقتصادية (فرد أم مشروع) وسواء أكان هذا الفرد مستهلكاً أم منتجاً.

يشار إلى الاقتصاد الجزئي في بعض الأحيان بتحليل التوازن الجزئي.

الاقتصاد الكلي **Macro-economics** الذي يتعلق بكليات **aggregates** التحليل الاقتصادي ، فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به. أنه يتضمن دراسة الانتاج الكلي ، والاستخدام الكلي ، والمستوى العام للأسعار ، ويصف الدورات التجارية ، ويحلل الإجراءات المالية والنقدية المختلفة كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي ، ويفسر التضخم ويحلل أثر تغييرات معدل النمو الاقتصادي.

ويشار له في بعض الأحيان بتحليل التوازن العام .

بشكل عام يتعلق الاقتصاد الكلي بالمتغيرات الكلية وإن موضوعه الأساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته.

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان التحليل الاقتصادي منصباً بشكل رئيس على الاقتصاد الجزئي ولكن منذ الثلاثينيات ازداد التأكيد على الاقتصاد الكلي وخاصة بعد أن نشر الاقتصادي الانكليزي (جون كينز John Maynard Keynes) نظريته المشهورة (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) عام ١٩٣٦ ، أما الآن فالدراسة تتضمن كلا المجالين ، الجزئي والكلي.

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

رابعاً: طرق البحث الاقتصادي:

المنهج العلمي هو: " الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم " ، وأن الهدف من البحث العلمي هو (الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث) ، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة ، بل لا بد من اتباع خطوات معينة ، هذه الخطوات تعرف بالتحليل العلمي

يعتمد البحث العلمي على منهجين هما:

١- المنهج الاستنباطي أو المنهج النظري أو الاستنتاجي.

٢- المنهج الاستقرائي أو التجريبي ، أو الواقعي.

١- المنهج الاستنباطي Deductive Method:

يقوم هذا المنهج في البحث على علم الاقتصاد على أساس التجريد ، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها ، وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية

تستند هذه الطريقة في البحث العلمي في الأساس إلى فروض عامة كلية تستنبط منها بطريقة التحليل المنطقي قواعد جديدة تطبق على حالات خاصة أو وسائل جزئية.

يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة أن تكون نقطة البداية واقعية حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة وينبغي دائماً مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج ، وفي جميع الأحوال ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار عند تقدير النتائج بهذه الطريقة إنها تقوم على أساس افتراضي.

مثال: للبحث عن سبب ظاهرة هجرة العمال ، نفترض أن التفاوت في الأجور بين البلد الذي ينتقل منه العامل والبلد الذي ينتقل إليه هو سبب الهجرة ونخرج بعد ذلك التحليل بنتيجة أن العمال ينتقلون من البلد الذي تنخفض فيه الأجور إلى البلد الذي ترتفع فيه دون اعتبار العوامل الأخرى.

٢- المنهج الاستقرائي Inductive Method:

يعمل هذا المنهج على خلاف المنهج الاستنباطي حيث انه يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة وهو يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظرياً وهذه الطريقة تبدأ في الواقع وتحصر على أن تبقى وثيقة الصلة به.

المرحلة: الأولى

المادة: مبادئ علم الاقتصاد

أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

مثال: من ملاحظة تطورات أسعار السلع من ناحية وتطورات كمية النقود من ناحية أخرى يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الانتاج على حاله.
وضح براك اي الطريقتين الافضل ؟

أن لكلا الطريقتين عيوبها الخاصة بها وعلى الرغم من ان انصار كل طريقة يعدونها الطريقة الأفضل وهي الطريقة المثلى في البحث الاقتصادي ، إلا أن الدلائل تشير إلى أن هناك صعوبة بين اختيار احدى هاتين الطريقتين ، حيث ان تفضيل طريقة على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها:

١- الظاهرة موضوع البحث

٢- طبيعة عناصرها

٣- تكوين الباحث واتجاهه

لذا فمن الأفضل أن يتم الجمع بين الطريقتين ما أمكن ذلك، فكلتاها ضروريتان للبحث العلمي ، لأن من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى.